المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الجلسة الشهرية لمسائلة رئيس الحكومة بمجلس المستشارين

السياسات العمومية في مجال التربية والتعليم

منذ انطلاق ميثاق التربية والتكوين وإحداث المجلس الأعلى للتعليم في سنة 1998 إلى الآن... يطالعنا السؤال التالي على رأس كل ولاية تشريعية : هل نحن قادرون على تحقيق الأهداف الوطنية والدولية في مجال التربية والتعليم؟ وهل نحن قادرون على وضع خطة طريق لجعل التربية والتكوين في صلب جدول أعمال التنمية المستدامة؟

إن الجواب الراسخ والواضح هو أننا أبعد من ذلك إلى حدود اللحظة.

لقد انطلقت خطة طريق تتضمن الأهداف المسطرة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين لما بعد 2015، ونتمنى أن تكون مناسبة للتغلب على الصعاب وتجاوز المشاكل التي عرفتها المراحل السابقة.

وتدعو هذه الخطة إلى مضاعفة الجهود لتمكين الفئات المحرومة بسبب الفقر والنوع ومكان الإقامة أو بفعل عوامل أخرى من فرص التعلم المتكافئة، وتعزيز إمكانيات المدرسين من أجل تحسين نوعية التعلم، والاستجابة لكل المؤشرات التي تؤكد بأن جودة التعليم تتحسن عندما يكون المعلمون مدعمين، وتنحط عندما ينعدم الدعم والمؤازرة. مما يساهم في ارتفاع نسب الأمية لدى الشباب إلى مستويات غير مقبولة وتزايد نسب الهدر المدرسي وعرقلة النمو وتعريض مستقبل البلاد للمخاطر.

فإذا كان هناك وعي بضرورة وضع استراتيجيات جديدة تتوخى من جهة تجويد العملية التربوية وحسن اختيار المعلمين والمدرسين ، الذي يعكس تنوع الأطفال الذين تستهدفهم العملية التربوية... بما في ذلك مقاربة النوع، وإدماج حاجيات ذوي الاحتياجات الخاصة...

كما تتوخى من جهة أخرى ضرورة تدريب المعلمين على دعم التلاميذ الضعيفي المستوى، وخصوصا منذ السنوات الأولى من الدراسة، والقيام بعمليات تصحيحية مبكرة رغم صعوبتها، وتتوخى كذلك التغلب على عدم المساواة في التعليم عن طريق تعيين أفضل المعلمين في المناطق النائية والهامشية، وتقسيم المعلمين على نحو فعال من خلال تقديم حوافز للتدريس في المناطق المهمشة والمعزولة، وضمان التعليم للجميع، فإن إنجاح هذه الخطط ذات الطابع الاستراتيجي يقتضي ضمان حسن تطبيقها ونجاعة تنفيذها، بغض النظر عما يحصل من تغييرات في الفرق الحكومية أو التدبيرية، حتى لا يتم استمرار تحميل المسؤولية للمعلمين وحدهم، لأن المعلمين لا يمكن أن يتألقوا في أداءهم إلا في بيئة

ملائمة ومواتية، مع برامج مصممة تصميما وتفكيرا جيدا وباعتماد استراتيجيات للتقييم تتوخى تحسين التدريس والتعلم.

ولا شك أن هناك حاجة كبيرة على مستوى تمويل التربية والتكوين، لكون التعليم الأساسي يعاني في الوقت الحالي من عجز كبير في التمويل على المستوى الوطني. وهو منعدم في العديد من الجهات.

مما يتطلب مواصلة الجهد الاستثماري بقوة، وجعل المساواة في قلب الأهداف المستقبلية للتربية والتكوين، وما يتطلب ذلك من جهد كبير لضمان تمكين الأطفال والشباب من استيعاب المدارك الأساسية وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب مهارات قابلة للنقل والتصريف في سوق الشغل وضرورية ليصبحوا مواطنين صالحين ومنتجين.

كما أن هناك حاجة أيضا لتحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس تسمح بالرصد وتتبع المؤشرات من طرف الحكومة وكل الهيئات المتخصصة والمهتمة بالتعليم والتكوين، بقصد مواجهة الصعوبات التي ما زالت قائمة، وهي كثيرة.

والاستثمار في التعليم هو العنصر الأساسي المحفز والمحرك لكل عملية تنموية شمولية ومندمجة، لأنه هو وحده الذي يضمن المتانة والقوة اللآزمة للمجتمع ويؤهله لتحقيق الأهداف التنموية الأخرى، لأن تثقيف الأمهات وتعليم الفتاة والمرأة مثلا يمكنها من الاستقلالية والتحكم في

مصيرها ويساهم في توعية المجتمعات المحلية ويرفع من مستوى الأفراد والجماعات ويضمن النماء وجودة الحياة.

إن الوضع التعليمي اليوم ببلادنا يغاير، إن لم نقل يعاكس كل المؤشرات التنموية المطلوبة، ويؤكد أن هناك حاجة ملحة، على الحكومة بذل مجهود خاص للاستجابة لها.